المؤتمر معبّراً عن آيلاء الجمعية اهتمامها الرئيس للسياسة، فدعا الى رفض مشروع تقسيم فلسطين، وتأييد مشاريع الجامعة العربية لانقاذ اراضي فلسطين، وتأييد مشروع صندوق الامة لشراء الاراضي العربية بهدف منع تسرّبها الى اليهود، وتأييد الهيئة العربية العليا ومشاريعها الاقتصادية ومواقفها السياسية، وتأييد مشروع موسى العلمي القاضي بانشاء قرى نموذجية، والحؤول دون بيع العرب لاراضيهم، وتعزيز الحركة التعاونية، وتأليف حزب سياسي على غرار حزب العمال البريطاني[٥٦].

وقد شكلت قرارات المؤتمر، لا سيما الاعلان عن تحويل الجمعية الى حزب سياسي تحدياً لسلطة القيادة السياسية آنذاك. وبمجرد نشر القرارات ونص البرقية الصادرة عن المؤتمر والموجهة الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة في نيويورك، والتي تنص صراحة على المطالبة باستقلال فلسطين، حتى فتحت جميع وسائل اعلام الهيئة العربية العليا ابواقها وهاجمت جمعية العمال، وقادتها، وفي المقدم منهم سامي طه. وتصدرت جريدة «الوحدة»، الموالية للحاج امين الحسيني، معركة الهجوم بمقالات يومية تتهم فيها قيادة الحركة العمالية بالخيانة[٥٧].

وازاء ما حققته جمعية العمال العربية من نجاح، سارع مؤتمر العمال العرب الى عقد مؤتمره العام في السادس من ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، استمر يومين، وشارك فيه تسعة واربعون مندوباً يمثلون ثلاثين فرعاً لمؤتمر العمال، بالاضافة الى النقابات المستقلة، مثل نقابة عمال المعسكرات ونقابة عمال شركات النفط ونقابة عمال الاشغال العامة. وتوجه المؤتمر الى الطبقة العاملة العربية والمنظمات والنقابات المستقلة لأن تعمل على الانضمام الى المؤتمر، «لانه المنظمة النقابية الوحيدة التي تسعى في سبيل رفع مستوى العمال العرب وتحقيق مطالبهم»[٥٨].

ووسط اجواء انقسام الحركة العمالية، من جهة، وتشديد هجوم الهيئة العربية العليا على جمعية العمال العرب، وعلى رئيسها سامي طه، من جهة اخرى، انقسم الاتحاد العالمي للعمال على نفسه سنة ١٩٤٧، الى اتحادين: اتحاد ذي اتجاه يساري، واتحاد ذي اتجاه غربي؛ وسرعان ما انضم مؤتمر العمال العرب الى الاتحاد اليساري؛ امّا جمعية العمال العرب، فلم تنضم الى أي من الاتحادين. فقد نظرت من زاويتها الى استحالة الانضمام الى المعسكر الغربي، بحكم تبنّيه للامبريالية، والى صعوبة انضمامها الى المعسكر اليساري، بحكم الصراع الداخلي بينها وبين الشيوعيين في فلسطين[٥٩]. وبذلك كانت جمعية العمال العربية تعيش اقسى مراحل حياتها التنظيمية والسياسية، على الرغم من اقرار الهيئة العربية العليا بشرعيتها، وتمثيل سامي طه عضواً في قيادتها.

خسرت الجمعية صفة تمثيلها عمال فلسطين دولياً بعد انشقاق الاتحاد العالمي للعمال؛ كما ان الحملة الداخلية ضدها اشتدت من قبل الشيوعيين والقيادة التقليدية في آن. ووسط كل هذه الصعوبات، وفي مساء ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٧، ولم يكن قد مضى على المؤتمر العمالي الثاني شهر، اغتيل سامي طه بطلقات نارية[٦٠]. وقد تعدّدت الروايات بشأن اغتياله. إلّا انه لا يوجد اي دليل مادي، أو وثيقة يمكن الاعتماد عليها في إلقاء التهمة على الجهة المدبّرة[٦١]، علماً بأن العديد من زملاء طه اعتبروا الوقائع في ذلك الوقت، وفي المقدم منها حملة الهيئة العربية عليه، ادلّة تشير باصبع الاتهام نحو الهيئة العربية العليا، التي استنكرت، بدورها، جريمة اغتياله، ورأت فيه «عملاً عدائياً موجهاً ضد الأمة مباشرة، لانه يوجد البلبلة، ويخلق الفوضى والاضطراب، في حين ان البلاد هي اشدّ ما تكون حاجة الى لمّ الشعث ورأب الصدع وتناسي الاحقاد»؛ ولم تستبعد الهيئة «ان يكون هذا الاعتداء من عمل وتدبير اعداء البلاد الرئيسين المعروفين»[٦٢]. وفي ظل غياب البرهان القاطع،